



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES

تقارير

ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟..

الرابحون والخاسرون

د. فاطمة الصمادي*



Al Jazeera Centre for Studies

Tel: +974-44663454

jcforstudies@aljazeera.net

<http://studies.aljazeera.net>

25 يونيو/حزيران 2015

ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني؟ حسابات الرابحين والخاسرين



(الجزيرة)

ملخص

تبحث هذه الورقة في نتائج الاتفاق النووي الإيراني المحتمل، على الداخل الإيراني ومجمل علاقات إيران الخارجية، وما قد يوجدده الاتفاق من تأثيرات على ملفات الصراع القائم، والمحمّل في منطقة الشرق الأوسط. تنطلق هذه الورقة من فرضيتين، هما:

1. الاتفاق النووي الإيراني: وبصرف النظر عن المخاوف التي تسجلها بعض الأطياف الإيرانية بشأنه، يمثل ربحاً استراتيجياً لإيران.
2. بدون إدارة واعية للأزمات فإن الاتفاق سيؤدي إلى مزيد من أقلمة الصراعات وزيادة حدتها وامتدادها زمنياً وجغرافياً.

وتلخص الورقة إلى عدد من النتائج، أهمها:

- أن إلغاء العقوبات من شأنه أن يُحدث تغييراً في بنية الاقتصاد الإيراني، ويوجهها اتجاهات جديدة تفرض سياسات جديدة فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، والملكية وشروط التنافسية.
- تركز الاستراتيجيات الأميركية للتعامل مع إيران عقب الاتفاق، في معظمها، على تعيين الفرص وتحديد المخاطر.
- تُفضّل إيران عقب الاتفاق تقارباً سياسياً محدوداً مع واشنطن في إطار "التعاون الانتقائي المتقابل".
- قد يكون الصراع بين إيران والسعودية مؤهلاً للوصول إلى مستويات أعلى إذا استمرت الأوضاع في سوريا والعراق على ما هي عليه، فضلاً عن عجز السعودية عن حسم وإنهاء ما بدأت في اليمن.

وعد الرئيس الإيراني حسن روحاني بإنجاز اتفاق جيد بالنسبة لإيران، ولن يطوي "الاتفاق الجيد" صفحة الملف النووي الإيراني إلى الأبد بقدر ما سيفتح ملفات جيوسياسية جديدة، ويُذكي نار ملفات أخرى على وقع صعود إيران وتعاطف نفوذها ودورها الإقليمي. ما زالت المفاوضات النووية الجارية بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومجموعة السداسية الدولية، تواجه طريقاً مسدوداً بشأن عدد من القضايا في مقدمتها الحظر والتفتيش، وهي الخطوط الحمراء التي أكد عليها مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي فضلاً عن قيام مجلس الشورى بسن تشريع يصب في الاتجاه ذاته. وعلى الرغم من هذه العقبات، إلا أن التقدم في كتابة نص مسودة الاتفاق الشامل، يجعل الحديث عن "اليوم التالي" للاتفاق وجيهاً ومنطقياً.

واظبت إيران التأكيد على "التفكيك" بين مفاوضاتها بشأن ملفها النووي وباقي معضلات المنطقة، إلا أن الاتفاق القادم سيشمل تبعات كثيرة، وسيطول تأثيره علاقات إيران الخارجية، وملفات الصراع الإقليمية وطريقة إدارتها.

وبناء عليه، فإن السؤال المطروح اليوم: هل سيقود الاتفاق إلى إخراج المنطقة من حالة الفوضى وبناء حالة من الاستقرار يكون لإيران وقوى إقليمية أخرى دور مؤثر فيها، أم أن تعاضم الدور الإيراني نتيجة الاتفاق سيكون سبباً لمزيد من المعضلات الإقليمية، مع ارتفاع في وتيرة الصراع بصورة قد تقود إلى مواجهات عسكرية ستكون إيران ضالعة فيها بصورة مباشرة؟ ومع وجود أسباب وجيهة تعزز من موقع واحتمالية حدوث كلا الأمرين، فلا بد من الإقرار بأن الاتفاق يُنهى أزمة الملف النووي الإيراني، لكنه يفتح ملفات أزمت أخرى، مما يُوجد حاجة ماسة لبناء آليات لمواجهة هذه الأزمات والمخاطر.

تبحث هذه الورقة في نتائج الاتفاق النووي الإيراني على مجمل علاقات إيران الخارجية، وما قد يوجد الاتفاق من تأثيرات على ملفات الصراع القائم، والمحتمل في منطقة الشرق الأوسط. تفترض هذه الورقة أن الاتفاق النووي الإيراني، وبصرف النظر عن المخاوف التي يسجلها بعض الأطياف الإيرانية بشأنه، يمثل ربحاً استراتيجياً لإيران. وهناك فرضية أخرى تقول: بدون إدارة واعية للأزمات فإن الاتفاق سيقود إلى مزيد من أقلمة الصراعات في المنطقة مما قد يزيد حدتها وامتدادها زمنياً وجغرافياً.

إيران داخلياً: ازدياد حدة التنافس

بدأ تيار الاعتدال الذي يتزعمه الرئيس حسن روحاني، ويمثل امتداداً لمدرسة هاشمي رفسنجاني، يتعرض لضغوط داخلية كبيرة، خاصة من قبل لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى، التي حذرت من اتفاق "يمس باستقلال إيران"، وتعالقت حدة الانتقادات لروحاني، وقامت صحف ومواقع مقرّبة من التيار الأصولي بإبراز نتائج استطلاع للرأي (1) تُظهر تراجع شعبية روحاني بعشر درجات عمّا كانت عليه العام الماضي؛ حيث وصلت سابقاً إلى 58% (2). ويعود هذا التراجع إلى عجز روحاني عن إجراء تغيير يُذكر في ملف الحريات الذي وعد فيه بالكثير، وفشله في إنهاء الإقامة الجبرية المفروضة على زعماء المعارضة في الحركة الخضراء (مير حسين موسوي ومهدي كروبي)، كما أن الاقتصاد ما زال ملغاً ضاغطاً لم يحقق فيه الكثير على الرغم من نجاحه في خفض معدل التضخم من 40% إلى 17%. ولم تفلح سياسة روحاني إلى اليوم في إعطاء مؤشرات على نجاح خطته الاقتصادية، وبعد أن كانت إيران رابع قوة اقتصادية في المنطقة عام 2005 أصبحت في المرتبة التاسعة عام 2009 وواصلت تراجعها إلى المرتبة 14 عام 2013، وهو ما يوجّه ضربة مباشرة لخطة "الأفق المستقبلي" المقرّرة من قبل مرشد الثورة والتي وعدت بأن تكون إيران القوة الاقتصادية الأولى في المنطقة عام 2025 (3).

وأبرزت الصحافة الإيرانية نتائج استطلاع آخر للرأي يؤكد فيه 90% من المواطنين الإيرانيين أنهم لا يتقنون بمصادقية الطرف الأميركي، لكنهم يؤيدون المفاوضات النووية. ويأتي ذلك مع بدء العد التنازلي لانطلاق التحضيرات للانتخابات البرلمانية التي ستجرى في فبراير/شباط من العام القادم، وإذا ما صبّت في صالح تيار الاعتدال فسيكون لها تأثير داعم لموقع روحاني ومكانته السياسية، وهو ما سيؤثر على مساحة حضور التيار الأصولي المسيطر على تركيبة مجلس الشورى، وهو المجلس المخوّل بالمصادقة على أي اتفاق نووي قادم.

ويعوّل روحاني كثيرًا على إزالة العقوبات، لكنّ خبراء اقتصاديين يعتقدون أن العقوبات مسؤولة عن 20% فقط من مشكلات الاقتصاد الإيراني(4)، وأن النتائج الاقتصادية الإيجابية للاتفاق النووي لن تكون مباشرة وسريعة. ستحقق إيران بعد إزالة العقوبات نموًا اقتصاديًا يتراوح بين 3-7% لكنه لن يكون كافيًا لحل مشكلة البطالة التي وصلت نسبتها إلى 14% وتجاوز المشكلات الاقتصادية الأخرى. خاصة أن إيران خسرت الكثير من عائداتها نتيجة العقوبات، وأن الحكومة بحاجة إلى سنوات طويلة لجبر هذه الخسارة. وعلى الرغم من ذلك، فإن إلغاء العقوبات من شأنه أن يحدث تغييرًا في بنية الاقتصاد الإيراني، ويوجهها اتجاهات جديدة تفرض سياسات جديّة فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، والملكية وشروط التنافسية. وتمكّنت إيران من تحمل العقوبات دورة عقب الأخرى، لكن العقوبات التي طالت قطاع النفط، أضرت كثيرًا بالاقتصاد الإيراني الذي يوصف بأنه ريعي معتمد بصورة كبيرة على عائدات النفط. ومنذ العام 1996 بدأت الحكومة الإيرانية تواجه عقبات حادة في اجتذاب مستثمرين من الخارج إلى إيران، خاصة في قطاعي النفط والغاز حيث حظر قانون العقوبات على أي شركة الاستثمار في إيران بأكثر من 20 مليون دولار. ومن المؤكد أن غياب الاستثمار الخارجي لا يرتبط بالعقوبات الاقتصادية فقط، بل يرتبط بمنظومة قانونية وسياسية تعوق الاستثمار الخارجي وتضع العراقيل أمامه، ويرد على هذا الصعيد المادة 81 من الدستور التي تمنع بصورة مشددة أي استثمار خارجي من شأنه أن يقدّم تنازلات تمس باستقلال إيران. ولم يفلح سعي الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني وكذلك الرئيس محمد خاتمي على مدى 16 عامًا في تذليل العقبات القانونية التي تعوق الاستثمار، ولم يفلح كذلك قانون دعم وحماية الاستثمار الأجنبي الصادر عام 2002 في توفير بيئة استثمارية جاذبة لرجال الأعمال والشركات الخارجية، وكانت تجربة شركة "ترك سل" مثالًا سيئًا على هذا الصعيد؛ حيث أجبرها الحرس الثوري بقرار قضائي على التنازل عن عطاء لتشغيل أول شبكة للهاتف المحمول في إيران كانت قد فازت به بمناقصة رسمية، وبعدها غادرت الشركة إيران. وسيكون الاقتصاد والاستثمار الخارجي ملفًا للصراع والتنافس بين التيار الأصولي من جهة والتيار الإصلاحية والتيار الاعتدال الذي يقوده روحاني من جهة أخرى، ومن المعروف أن للتيار الأصولي مقاربة مختلفة عن باقي منافسيه في الموضوع الاقتصادي.

ورغم الإقرار بتعدد أسباب أزمة الاقتصاد الإيراني، إلا أن إزالة العقوبات ستترك آثارًا إيجابية مباشرة ومستقبلية عليه، ومن المعلوم أن لإيران 100-140 مليار دولار، من عائدات النفط المجمدة في المصارف الأجنبية. وحسب مسؤول في الكونغرس مطلع على سير المفاوضات فإن ما بين 30 إلى 50 مليار دولار من عائدات إيران المجمدة ستتحرك فور التوقيع على الاتفاق(5).

وستمكّن هذه العائدات روحاني، من الوفاء ببعض الوعود التي قطعها بتحسين الوضع الاقتصادي، وهو ما يشكّل منافع ملموسة للتعامل مع المجتمع الدولي، وكفاءة روحاني في إدارة ملف التفاوض. ولذلك سيوجّه جزء كبير من العائدات الجديدة لدعم ميزانية الدولة، وإنشاء مؤسسات وبنى تحتية، ودعم الريال الإيراني، وزيادة الواردات.

هل تتغير إيران؟

لم يأت "الانخراط البناء" -الذي دخل أدبيات السياسة الخارجية الإيرانية على يد روحاني- بعيدًا عن سعي مرحلة "التدبير والأمل" إلى إصلاح الاقتصاد والوفاء باحتياجات المجتمع الإيراني وتعزيز مكانة إيران الدولية؛ ومن الواضح أن تحقيق هذه الأهداف يرتبط بشكل مفصلي بتهدئة التوتر مع الولايات المتحدة الأميركية والغرب، كما أنه مرتبط بقدره إيران على استثمار "ملفات النفوذ" كوسيط أو طرف لا يمكن إنكار دوره. وإذا ما انطلقنا من قناعة بأن أفضليات وأولويات السياسة

الخارجية لأية دولة هي نتاج عمل مؤسسي ممنهج، ويأتي بصورة تدريجية على الأغلب فإن السياسة الخارجية الإيرانية حتى مع توقيع الاتفاق النووي، ستبقى لفترة طويلة تراوح ضمن الخطوط العريضة العامة للأولويات الاستراتيجية للجمهورية الإسلامية. ومع ذلك، فإن مؤشرات كثيرة يمكن تسجيلها كدلائل على تغيير في السياسة الإيرانية في ظل حكومة روحاني؛ خاصة فيما يتعلق بعلاقات إيران الخارجية وفي مقدمتها العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ورغم أن المحاور الأساسية التي قامت عليها السياسة الخارجية الإيرانية على مدى عقود كانت مبعث خلاف بين طهران وواشنطن، إلا أنه لا يمكن الاستمرار بتصنيفها كعمق يحول دون توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة، وذلك بإجراء إيران لبعض التكييفات الضمنية بخصوص عدد من القضايا. وسيكون الجهد الإيراني في هذه التكييفات منصباً على منع أن تظهر الجمهورية الإسلامية بصورة التابع للسياسة الأمريكية.

لكن، ما هي تأثيرات توقيع الاتفاق على التعاون والتنسيق الإيراني-الأميركي؟ وهل إنجاز الاتفاق يعني بالضرورة تزايد التنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بالقضايا والملفات الإقليمية؟

تأتي الإجابة على هذه الأسئلة مرتبطة بالاستراتيجيات التي سينتهجها كل من طهران وواشنطن فيما يتعلق بالعلاقة مستقبلاً. ويبدو النموذج الروسي في العلاقة، مرجحاً لدى الطرف الأميركي، والذي يقوم على تقديم حوافز مادية مقابل التعاون في المسائل الأمنية، وحدث أن حصل الاتحاد السوفيتي مقابل إجراءات أمنية على مزايا دبلوماسية واقتصادية، لكن الهدف الأميركي كان منصباً على تغيير النهج استراتيجياً لتحويل سلوك الاتحاد السوفيتي من دولة معادية إلى الشراكة ضمن شبكة من التفاعلات طويلة المدى، وقد يكون نهجاً مماثلاً لاستدراج إيران على المدى الطويل لتتحول من حالة العداء إلى التعاون (6). ويرسم بعض التقارير الأميركية، عدداً من الاستراتيجيات الأميركية للتعامل مع إيران عقب الاتفاق، تركز في معظمها على تعيين الفرص وتحديد المخاطر، وتقوم على ستة أعمدة رئيسية:

1. تقوية الاتفاق النووي، بشروط مؤثرة وطويلة المدى تضمن التزام إيران.
2. التعاون مع إيران في القضايا ذات المصالح المشتركة، لجلب الاستقرار للشرق الأوسط من جهة، وزيادة فرص جعل إيران معتدلة وأكثر تعاوناً.
3. مواجهة السياسة الإيرانية التي تتعارض مع مصالح الولايات المتحدة الأميركية، ومن أهمها سياسة دعم الوكلاء في المنطقة.
4. المحافظة على التزام الإدارة الأميركية نحو شركائها في المنطقة، لردع العدائية الإيرانية وثني حلفاء أميركا عن القيام بخطوات تزعزع الاستقرار في المنطقة.
5. الاستفادة من الاتفاق لتعزيز قواعد عدم الانتشار النووي، والحيلولة دون قيام دول أخرى في المنطقة بانتهاج نفس السياسة الإيرانية.
6. الاستفادة من الاتفاق من أجل إعادة التركيز على آسيا وأوروبا، وزيادة النفوذ الأميركي مقابل روسيا والصين (7).

وعلى صعيد الفرص والمخاطر، تضع هذه الاستراتيجيات قائمة بأهم الفرص وأبرز المخاطر كالتالي:

المخاطر	الفرص	القضية
عدم الالتزام بالبنود. وجود ثغرات تمكّن إيران من امتلاك سلاح نووي.	- سيمنع الاندفاع المعلن لذلك. - سيردع المحاولات السرية للحصول على السلاح النووي.	هل يمنع الاتفاق امتلاك إيران لسلاح نووي؟
أن يعزّز المتشددون من قوتهم بعد	فرصة لزيادة تأثير اللبراغمتين.	هل تصبح إيران معتدلة أم أكثر

الاتفاق.		تشددًا؟
سيُعزز من المنافسة في العراق، وسوريا، واليمن.	- سيشكّل فرصة كبيرة لتعاون واشنطن وطهران في أفغانستان والعراق.	هل سيساعد الاتفاق في استقرار الشرق الأوسط أم يعزز المنافسة؟
سيُفاقم من قلق الشركاء العرب وسيردُّون على ذلك بطريقتهم.	- سيضع الاتفاق معايير ردع وآليات جديدة للتعامل مع مشكلات الدول	هل يقوي الاتفاق أم يضعف نظام دول عدم الانتشار النووي؟
سيحدث الاتفاق شرخًا في العلاقة مع إسرائيل.	- ستردد دول المنطقة بإطلاق برامج نووية.	هل سيمنح الاتفاق الولايات المتحدة مزيدًا من الفضاء الاستراتيجي للتركيز على التحديات في آسيا وأوروبا؟
سيُضعف معايير أنظمة منع الانتشار النووي.	- سيعطي واشنطن مزيدًا من الوقت والموارد والمرونة في مواجهة التحديات في آسيا وأوروبا.	هل سيمنح الاتفاق الولايات المتحدة مزيدًا من المرونة في العلاقات مع الصين.
سترد دول المنطقة بإطلاق برامج نووية.	- تعظيم فرص التنافس الاقتصادي مع الصين.	
تعزيز التوتر بين الولايات المتحدة وروسيا.		
تعزيز الصين لموقعها في الشرق الأوسط.		

وأياً يكن هو المفضل بالنسبة لمخططي السياسة الأميركية فيما يتعلق بالعلاقة مع طهران: النموذج الروسي أو الصيني، فإن النموذج الصيني في التقارب مع الولايات المتحدة الأميركية يبدو مفضلاً لدى الإيرانيين، والأرجح إيرانيًا أن التقارب مع الولايات المتحدة الأميركية، سيكون تقاربًا سياسيًا محدودًا، وتبادلًا للمصالح أكثر منه انفتاحًا على كافة الصعد؛ ويمكن وضع ذلك في إطار التعاون الانتقائي المتقابل؛ وذلك لأسباب، أهمها: أن مخططي السياسة الإيرانية يُدركون أن انفتاحًا إيرانيًا تجاه الولايات المتحدة الأميركية، وتطبيعًا للعلاقات بصورة كاملة سيكشف عن مساحة التباعد بين الشعارات الثورية وما يريده المجتمع بصورة فعلية، وهو ما يمكن اعتباره سلبياً؛ لأنه يكشف عن هشاشة الوضع الداخلي، واختلاف النظر إلى هذه القضية بين النظام ومواطنيه.

نحو الاستقرار أم نحو مزيد من الصدام؟

قد يعزّز الاتفاق النووي فرص حدوث تقارب بين إيران والولايات المتحدة الأميركية، وقد يفتح الطريق أمام تكوين تعاون إقليمي؛ مما يؤدي إلى تحقيق علاقات جيدة بين إيران وجيرانها، وذلك ينسحب على علاقة الجمهورية الإسلامية مع المملكة العربية السعودية؛ وهذا من شأنه أن يعمل على ضمان تدفق مستقر للنفط، الذي هو في مصلحة الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها(8).

لكن هذه الاحتمالية تقابلها احتمالية أخرى ترى أن الاتفاق سيمنح إيران فرصاً أكبر لزيادة نفوذها ويوسّع من هامش تدخلها في عدد من الساحات التي لها موالون فاعلون فيها، مثل: سوريا، ولبنان، والعراق، واليمن، والخليج العربي، وأن هذا النفوذ سيأتي على حساب نفوذ عدد من الدول المؤثرة في المنطقة وفي مقدمتها السعودية وتركيا. ولذلك ستلجأ تركيا إلى تبني سياسة خارجية تتعامل مع هذا الاحتمال بمرونة كبيرة، وسنرى آثار ذلك في عدد من الملفات قد يكون الملف السوري أبرزها. لكن السؤال يتركز بصورة كبيرة على السياسة التي ستتتبعها السعودية لإدارة ملف التنافس والصراع مع الطرف الإيراني وفقاً لهذه المستجدات.

حكّم "التنافس" معظم تاريخ العلاقات الإيرانية-السعودية، ولا تكاد ساحة فيها نفوذ للسعودية تخلو من تواجد إيراني مقابل ومنافس. ويأخذ هذا التنافس زخمه الكبير في المنطقة العربية. ومنذ العام 2005 تتصاعد حدة المنافسة ممثلة بصراع محوري "المقاومة" و"الاعتدال". وأخذ هذا الصراع أبعادًا جديدة مع الثورات العربية التي انطلقت شرارتها في تونس 2011، وازداد حدة مع الثورة السورية، وتعاضمت حدته مع الأزمة اليمنية وتحالف "عاصمة الحزم" ضد الحوثيين، وبهدف "مواجهة المدّ الإيراني في اليمن". واعتُبرت "عاصفة الحزم" "تخطيًّا لتقليد عدم المواجهة المباشرة بين الدولتين"، عقب قناعة بدأت تتشكّل وسط صفوف صانعي القرار في السعودية بأن سياسة المواجهة غير المباشرة مع طهران باتت غير مجدية(9). وقد يكون الصراع بين البلدين مؤهلاً للوصول إلى مستويات أعلى إذا استمرت الأوضاع في سوريا والعراق على ما هي عليه، فضلًا عن عجز السعودية عن حسم وإنهاء ما بدأته في اليمن.

ومن الواضح أن الاتفاق النووي مع إيران، لن يجسر الفجوة بينها وبين جيرانها العرب وإن كان لا أحد يجادل في أن الاتفاق النووي، سيكون بمثابة صفقة يحقق فيها كل من طهران وواشنطن مكاسب كثيرة، وفي مقدمة ذلك أنها قلّلت من احتمال نشوب حرب ضد إيران ويمكن أن تشكل ضمانة لعد تطوير إيران لسلاح نووي، فضلًا عن إعادة بناء الثقة وتطوير العلاقات بين البلدين. وتعتقد إيران أنها قدمت تنازلات في برنامجها النووي تمكّنها من الحصول على مكاسب في المقابل، ويظهر أن إزالة العقوبات هي المقابل الذي تريده إيران بصورة أساسية، وإذا ما حصلت على مطلبها هذا فسينتعش اقتصادها، وتصبح سوقها مقصدًا للمستثمرين.

وإن كان الاتفاق يخفّف من حدة التهديد الأميركي بالنسبة لإيران، إلا أن الأمر لا ينطبق بالنسبة للتهديدات على المستوى الإقليمي؛ فالاتفاق من وجهة نظر جيران إيران في الخليج العربي سيعزّز من قدرة إيران على الهيمنة، ولا يرون أن الاتفاق سيجبر إيران على التراجع عن سياستها التهاجمية؛ فالتأكيدات الأميركية والتعاون في مجال الدفاع ومساعدتهم على ردع إيران عسكريًا، لم تساعد في وقف النفوذ الإيراني في محيطهم القريب(10).

وفي المقابل، لم تقدّم إيران ما من شأنه أن يخفّف من مخاوف جيرانها العرب، وفيما كانت تخوض مفاوضات صعبة مع الغرب بشأن ملفها النووي، كانت تواصل بناء شبكة مصالحها في الشرق الأوسط في سوريا والعراق واليمن. ولا يبدو أن الاتفاق النووي سيحدث تغييرًا في السياسة الإقليمية لإيران، ولن يثنيها عن مواصلة حضورها في ساحات تصنّفها بالمهمة لها مثل سوريا والعراق وبدرجة أقل اليمن. من غير المفترض الإفراط بالتفاؤل على هذا الصعيد وتوقّع دور إيراني أقل في جبهات الصراع هذه؛ إذ ليس هناك أية مؤشرات على أن الاتفاق يتضمّن بنودًا تصبّ بهذا الاتجاه.

وأمام التهديد الكبير الذي تمثله تنظيمات مثل "تنظيم الدولة الإسلامية" لإيران، قد تنتهج إيران سياسة ذات أبعاد صراعية أعمق، وستواصل دعمها للجماعات المسلحة واللاعبين غير الحكوميين. وفي مقابل هذه السياسة ستسعى دول الخليج العربية أيضًا إلى البحث عن وسائل جديدة لمواجهة إيران خاصة مع بدء تشكّل قناعة لديها بأنه ما عاد بالإمكان الاعتماد على الحليف الأميركي كالسابق، وسيدفعها ذلك إلى تعزيز خيار "الحرب بالوكالة". وما يزيد من خطورة هذا الصراع الجيوسياسي، تحميله بمحولات طائفية، يقوم خلاله كل طرف باتهام الآخر بأنه يمارس سياسة طائفية. وفيما لا تبدو إيران مستعدة للاعتراف بتقصيرها على هذا الصعيد وخطورة ما يمكن أن يتركه ذلك من نتائج على مستقبل المنطقة، يرى

جيرانها العرب في الخليج أن تراجع الصراع الطائفي مرهون بتراجع إيران كقوة إقليمية. وهذه الحملات الطائفية تُعقد الصراع في المنطقة وتجعل الوصول إلى تسويات في المعضلة السورية والعراقية وكذلك اليمنية أمراً في غاية الصعوبة.

هل تقتنص روسيا الفرصة؟

تحدثت بعض التكهنات عن أن إيران بعد الاتفاق النووي، يمكن أن تقايض الصداقة مع موسكو، مقابل معاملة تفضيلية من واشنطن؛ وهو ما سنشهد تجلياته في ملفات الشرق الأوسط. وهناك تحليلات متناقضة ومتباينة بشأن دور روسيا في المفاوضات النووية، فهناك من يتحدث عن دور كبير لروسيا في إنجاح المفاوضات، فيما يتحدث آخرون عن سياسية انفعالية روسية تجاه هذه القضية(11).

ويمكن فهم طبيعة التوجه الروسي من هذه القضية وفق المعطيات التالية:

- ليس من مصلحة روسيا امتلاك إيران أسلحة نووية أو قدرات تطوير سلاح نووي، والاتفاق النووي من شأنه أن يعزّز من الأمن الروسي.
- عارضت روسيا بشكل قاطع استخدام القوة في حلّ المشكلة النووية الإيرانية، سواء من خلال الضربات الصاروخية والجوية والتخريب والهجمات على مواقع الإنترنت، أو أية وسيلة أخرى.
- لا تؤيد روسيا فرض عقوبات أحادية أو متعددة الأطراف ضد إيران، وتطالب برفعها(12).

وإذا اختار الغرب عدم الانخراط مع إيران في مشاريع اقتصادية بعد الاتفاق النووي، فستكون هذه فرصة كبيرة لروسيا التي ستستفيد من نفوذها السياسي والاقتصادي، في بناء مزيد من الشراكة مع إيران(13)، وبدأت ملامح هذه الشراكة بالظهور ولعل أبرزها قرار روسيا تسليم إيران المنظومة الدفاعية (إس 300) التي كانت تُحجم عن تسليمها بفعل العقوبات الدولية المفروضة على إيران، وسيكون ذلك فاتحة للكثير من صفقات السلاح بمجرد رفع العقوبات خاصة مع حاجة إيران الكبيرة لأسلحة حديثة. وتتوي روسيا بناء علاقات عسكرية طويلة المدى مع إيران، ووصل حجم المشتريات الإيرانية من السلاح الروسي في الفترة (1991-2015) إلى 304 مليارات دولار(14). وعلى صعيد التبادل التجاري، تقول التصريحات بنّية الجانبين زيادة حجم التبادل التجاري بينهما من 5 مليارات إلى 70 مليار دولار سنوياً. وفي العام 2014 وقّعت روسيا وإيران اتفاقاً لبناء مرحلة جديدة في مفاعل بوشهر، وسيستمر التعاون في مجال التقنية النووية بين إيران وروسيا(15).

وفي المجمل، فإنّ الكثير من المزايا الأمنية والاقتصادية والعسكرية من الممكن أن تحققها روسيا نتيجة الاتفاق النووي، ولن يكون الاتفاق مانعاً أمام مزيد من التعاون الروسي-الإيراني في الشرق الأوسط، وكذلك الحال في منطقة القوقاز ووسط آسيا رغم التنافس الدولي في تلك المنطقة. وبدون تحول سياسي كبير في العلاقة بين الغرب وإيران، فإن العلاقات الروسية-الإيرانية ستكون الأقوى وسيحدث تنسيق روسي-إيراني كبير في عدد من ملفات الشرق الأوسط.

تمثل إيران أهمية جيوسراتيجية بالنسبة للصين فيما يتعلق بتوجهاتها نحو الغرب، وسيكون الاتفاق النووي عاملاً مهماً لتعزيز العلاقات الثنائية بين إيران والصين، وتعاونهما في عدد من المجالات، ما سيكون له نتائج على استراتيجيات الولايات المتحدة الأميركية في آسيا والشرق الأوسط.

خلال العام 2014 بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران والصين 50 مليار دولار، وهذا يقل عن حجم التبادل التجاري الأميركي-الصيني بـ11 ضعفاً. وخلال السنوات الأخيرة ورغم تراجع واردات الصين من النفط الإيراني بفعل العقوبات، بقيت الصين تشتري نصف إنتاج إيران من النفط بأسعار منخفضة. وبعيداً عن العلاقات الدبلوماسية فإن الأهمية الجيوسراتيجية التي تمثلها كل دولة للأخرى هي مفتاح فهم العلاقة. وكما أن إيران مهمة بالنسبة إلى الصين وتوجهها غرباً، فالصين بالنسبة لإيران بالغة الأهمية في مواجهة الدور المحوري لواشنطن في آسيا والتفوق البحري الأميركي. وفي الجانب التسليحي قدمت الصين لإيران العون في بناء برنامج الصواريخ الإيراني، وكانت مصدرًا في بناء المنظومة الدفاعية الإيرانية.

وضمن هذا البعد الجيوسراتيجي في العلاقة، فإن مشروع إعادة إحياء طريق الحرير، الذي بات "سمة مهمة من سمات السياسة الخارجية الصينية الحالية" يرسم معالم العلاقات المستقبلية بين الصين وإيران (16).

حزام طريق الحرير الاقتصادي

في سبتمبر/أيلول 2013، أعلن الرئيس الصيني شي جين بينغ، في خطاب ألقاه في كازاخستان، عملاً أسماه: حزام طريق الحرير الاقتصادي " كمبادرة جديدة في السياسة الخارجية، تهدف إلى تعزيز أواصر التعاون الدولي والتنمية المشتركة في مختلف أنحاء أوراسيا". وتعرض الصين خمسة أهداف محددة لهذا المشروع: تعزيز التعاون الاقتصادي، وتحسين سبل ربط الطريق، وتشجيع التجارة والاستثمار، وتسهيل تحويل العملات، ودعم عمليات التبادل بين الشعوب (17). ويعود جعل طريق الحرير أولوية بالنسبة للصين لأسباب ثلاثة:

1. ضمان تدفق الطاقة عبر الطريق البري من آسيا الوسطى وروسيا، للحد من مخاطر الطرق البحرية؛ حيث تصل عن طريق مضيق ملقا الذي يُعدُّ ممرًا لـ80% من الطاقة التي تصل الصين، ومضيق هرمز ويعبر منه 40% من واردات الصين من النفط.
2. المشروع التنموي لتهدئة القطاع الغربي من الصين، غير المستقر والغني بالطاقة، سعياً لمنع مطالبات الإيغور بالانفصال وتأسيس دولة تركستان الشرقية.
3. إيجاد الأرضية اللازمة لاستقرار ووحدة المنطقة، وهو ما يجعل الصين نواة اقتصادية وسياسية فيها (18).

ما أهمية إيران في طريق الحرير؟

خلال السنوات الماضية انتهجت بكين سياسة فيها الكثير من التدابير لتحديث شبكة واسعة من الطرق والسكك الحديدية المتداخلة بين دول آسيا الوسطى؛ وهو ما يعد استثماراً في البنية التحتية في تلك المنطقة، وانتهجت إيران نفس السياسة خاصة من خلال بناء طرق وسكك حديدية مع عدد من الدول في مقدمتها تركمانستان، وقدمت الصين تمويلاً لطريق الحرير عام 2012، ويتضمن بناء خط سكة حديد يصلها بكازاخستان وروسيا، وفي مرحلة لاحقة بالغرب، وخط السكك

الحديدية بالتوازي مع خط للسكك الحديدية الذي يمر في مركز محافظة شينجيانغ، وصولاً إلى ألما آته، أكبر مدينة في كازاخستان(19).

ويمكن لهذا الطريق الذي يهدف إلى ربط الشرق بالغرب، أن يفتح باباً نحو منطقة الخليج. وفي المجمل تهدف الصين إلى نقل القوة من ضفتها الشرقية إلى وسط أوراسيا، وبذلك تستطيع التعامل مع المشكلات البحرية التي قد تنشأ أثناء نقل الطاقة، وفي النتيجة تقلل من التفوق البحري الأميركي، ويبدو أن روسيا وإيران تدعمان هذه السياسة.

وتأتي أهمية إيران الاستراتيجية في هذا المشروع بوصفها جسراً بين الشرق والغرب، ورغم وجود جسور أخرى إلا أن المسار الإيراني يعد الأهم من بينها.

إن الاتفاق النووي سيطلق يد الصين في بناء الطريق البري الذي تريده بالتعاون مع إيران، وفي المقابل ستدخل إيران كعضو كامل العضوية في منظمة شانغهاي؛ حيث إن العقوبات الدولية وقفة عقبة أمام تحقيق ذلك في السابق. وبدأت هذه المنظمة تعطي مؤشرات عدّة على أنها ستكون منافساً كبيراً للولايات المتحدة الأميركية في تلك المنطقة.

وماذا عن الهند؟

تلقت إيران طلباً رسمياً من الحكومة الهندية يتضمن زيادة وارداتها من النفط الإيراني، حال إمضاء اتفاق نووي شامل بشأن برنامج إيران النووي وتخفيف العقوبات. وارتفعت واردات الهند من الخام الإيراني 42% في العام الماضي مقارنة بالعام 2013 مع زيادة مشتريات شركات التكرير الهندية للاستفادة من تخفيف العقوبات المفروضة على طهران بسبب برنامجها النووي(20). وبدأت الهند مساعي مكثفة كأحد أكبر المستهلكين للطاقة في العالم لإبرام صفقات بشروط أفضل لشركاتها مع البلدان المصدرة للنفط. وتستورد الهند رابع أكبر مستهلك للنفط وثالث أكبر مستورد له في العالم نحو 80 بالمئة من احتياجاتها من الخام ويزيد الطلب على الوقود مع النمو الاقتصادي السريع. وسجلت الهند نمواً اقتصادياً فاق الصين خلال العام الماضي ووصل إلى 7.3%. وخلال الثلاثة أشهر الأولى من هذا العام سجلت نمواً اقتصادياً وصل إلى 7.5% أعلى من النمو في الصين بـ 7%(21).

ويبدو أن الاقتصاد والطاقة يتصدران ملف العلاقات الإيرانية-الهندية، وتبدو أولويات الهند لتعزيز علاقاتها مع إيران مرتكزة على القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والطاقة والنقل، وإن كانت العلاقات السياسية تأخذ أبعاداً أخرى حيث سهلت إيران للهند الدخول إلى أفغانستان وهو ما ترى فيه باكستان تهديداً أمنياً لها. ومن المتوقع أن يعزز الاتفاق النووي من العلاقات البحرية بين إيران والهند خاصة مع وجود بعض المشاريع التي أعاققتها العقوبات، وفي الشهر الماضي وقّعت الهند وإيران اتفاقاً لتطوير ميناء شاه بهار في جنوب شرق إيران، وهو الميناء المطل على خليج عُمان، قرب الحدود الإيرانية مع باكستان(22). ولا تبدو باكستان راضية عن المشروع حيث إن تشغيل الرصيفين يتيح لأفغانستان الانفتاح على منفذ بحري لعدم إطلالتها على أي بحر مما سيقلل اعتمادها على باكستان، كما سيبني للهند الوصول إلى أفغانستان دون الحاجة للمرور بباكستان. وسبق أن اتفقت الهند مع إيران عام 2003 على تطوير ميناء شاه بهار، لكن المشروع لم يحرز تقدماً يُذكر نظراً للعقوبات الغربية ضد إيران(23).

ناقشت هذه الورقة ما إذا كان الاتفاق بشأن برنامج إيران النووي سيقود إلى بناء حالة من الاستقرار يكون لإيران وقوى إقليمية أخرى دور مؤثر فيها، أم أنه سيؤدي إلى تعاضد الدور الإيراني مما يكون سبباً لمزيد من المعضلات الإقليمية، مع ارتفاع في وتيرة الصراع بصورة قد تقود إلى مواجهات عسكرية، وحروب ستكون إيران ضالعة فيها بصورة مباشرة. وجدلت الورقة في الأسباب التي تعزز من موقع واحتمالية حدوث أي من الأمرين. ويمكن تسجيل عدد من الخلاصات والنتائج بشأن تأثيرات الاتفاق على موقع إيران وعلاقتها الإقليمية والدولية، يمكن إدارتها كالتالي:

- سيني الاتفاق أزمة الملف النووي الإيراني، لكنه سيفتح ملفات أزمت أخرى، مما يوجد حاجة ماسة لبناء آليات لمواجهة هذه الأزمات والمخاطر.
- على الصعيد الداخلي الإيراني: يرى فريق أن النتائج الاقتصادية الإيجابية للاتفاق النووي لن تكون مباشرة وسريعة. ستحقق إيران بعد إزالة العقوبات نمواً اقتصادياً يتراوح بين 3-7%، لكنه لن يكون كافياً لحل مشكلة البطالة (14%) وتجاوز المشكلات الاقتصادية الأخرى، خاصة أن إيران خسرت الكثير من عائداتها نتيجة العقوبات، وأن الحكومة بحاجة إلى سنوات طويلة لجبر هذه الخسارة.
- يرى فريق آخر أن إزالة العقوبات ستترك أثراً إيجابية مباشرة ومستقبلية على الاقتصاد الإيراني، ومن المعلوم أن لإيران 100-140 مليار دولار، من عائدات النفط المجمدة في المصارف الأجنبية، وهناك ما بين 30 إلى 50 مليار دولار من عائدات إيران المجمدة ستحرر فور التوقيع على الاتفاق.
- إن إلغاء العقوبات من شأنه أن يحدث تغييراً في بنية الاقتصاد الإيراني، ويوجهها اتجاهات جديدة تفرض سياسات جديدة فيما يتعلق بالاستثمار الخارجي، والملكية وشروط التنافسية.
- سيكون الملف الاقتصادي والاستثمار الأجنبي ملف الصراع بين التيار الأصولي وتيار الاعتدال الذي يتزعمه روحاني خاصة أن لكل تيار مقاربة مختلفة على هذا الصعيد.
- على صعيد العلاقات الإيرانية-الأميركية، يبرز السؤال حول تأثيرات توقيع الاتفاق على التعاون والتنسيق الإيراني الأميركي، وهل إنجاز الاتفاق يعني بالضرورة تزايد التنسيق بين الجانبين فيما يتعلق بالقضايا والملفات الإقليمية؟ تأتي الإجابة على هذه الأسئلة مرتبطة بالاستراتيجيات التي ستنتهجها كل من طهران وواشنطن فيما يتعلق بالعلاقة مستقبلاً، ويبدو النموذج الروسي في العلاقة، مرجحاً لدى الطرف الأميركي.
- هناك عدد من الاستراتيجيات الأميركية للتعامل مع إيران عقب الاتفاق، تركز في معظمها على تعيين الفرص وتحديد المخاطر.
- تفضل إيران النموذج الصيني في التعامل مع الولايات المتحدة الأميركية، وترجح تقارباً سياسياً محدوداً وتبادلاً للمصالح أكثر منه انفتاحاً على كافة الصعد؛ ويمكن وضع ذلك في إطار "التعاون الانتقائي المتقابل".
- قد يفتح الاتفاق الطريق أمام تكوين تعاون إقليمي؛ مما يؤدي إلى تحقيق علاقات جيدة بين إيران وجيرانها، وذلك ينسحب على علاقة الجمهورية الإسلامية مع المملكة العربية السعودية؛ وهذا من شأنه أن يعمل على ضمان تدفق مستقر للنفط، الذي هو في مصلحة الولايات المتحدة وأصدقائها وحلفائها.
- قد يحدث عكس الاحتمال السابق؛ فالاتفاق سيمنح إيران فرصاً أكبر لزيادة نفوذها ويوسع من هامش تدخلها في عدد من الساحات التي لها موالون فاعلون فيها، مثل: سوريا، ولبنان، والعراق، واليمن، والخليج العربي، وسيأتي ذلك على حساب نفوذ عدد من الدول المؤثرة في المنطقة وفي مقدمتها السعودية وتركيا.
- الاتفاق من وجهة نظر جيران إيران في الخليج العربي سيعزز من قدرة إيران على الهيمنة.

- يتركز السؤال بصورة كبيرة على السياسة التي ستتتبعها السعودية لإدارة ملف التنافس والصراع مع الطرف الإيراني وفقاً لهذه المستجدات، وقد يكون الصراع بين إيران والسعودية مؤهلاً للوصول إلى مستويات أعلى إذا استمرت الأوضاع في سوريا والعراق على ما هي عليه، فضلاً عن عجز السعودية عن حسم وإنهاء ما بدأته في اليمن.
- لا يبدو أن الاتفاق النووي سيحدث تغييراً في السياسة الإقليمية لإيران، ولن يثنىها عن مواصلة حضورها في ساحات تصنفها بالمهمة لها، مثل: سوريا والعراق، وبدرجة أقل اليمن.
- العلاقات الإيرانية-الروسية: وإذا اختار الغرب عدم الانخراط مع إيران في مشاريع اقتصادية بعد الاتفاق النووي، فستكون هذه فرصة كبيرة لروسيا التي ستستفيد من نفوذها السياسي والاقتصادي، وبناء مزيد من الشراكة مع إيران.
- تتطلع روسيا إلى الكثير من المزايا الأمنية والاقتصادية والعسكرية التي من الممكن أن تحققها روسيا نتيجة الاتفاق النووي.
- لن يكون الاتفاق مانعاً أمام مزيد من التعاون الروسي-الإيراني في الشرق الأوسط، وكذلك الحال في منطقة القوقاز ووسط آسيا رغم التنافس الدولي في تلك المنطقة.
- بدون تحول سياسي كبير في العلاقة بين الغرب وإيران، فإن العلاقات الروسية-الإيرانية ستكون الأقوى.
- العلاقات الإيرانية-الصينية: تمثل إيران أهمية جيوسياسية بالنسبة للصين فيما يتعلق بتوجهاتها نحو الغرب، وسيكون الاتفاق النووي عاملاً مهماً لتعزيز العلاقات الثنائية بين إيران والصين.
- ضمن البعد الجيوسراتيجي في العلاقة، فإن مشروع إعادة إحياء طريق الحرير، بات "سمة مهمة من سمات السياسة الخارجية الصينية الحالية"، وسيحرر إلغاء العقوبات البلدين من القيود التي كانت تعوق الكثير من المشاريع المتعلقة بالنقل والطاقة.
- تأتي أهمية إيران الاستراتيجية في هذا المشروع بوصفها جسراً بين الشرق والغرب، ورغم وجود جسور أخرى بالنسبة للصين إلا أن المسار الإيراني يعد الأهم من بينها والأكثر جدوى من الناحية الاقتصادية.
- أما الهند فسيمكّن الاتفاق النووي من زيادة وارداتها من النفط الإيراني، وقد تقدمت بطلب رسمي بذلك حال إمضاء الاتفاق وتخفيف العقوبات.
- ومن المتوقع أن يعزّز الاتفاق النووي من العلاقات البحرية بين إيران والهند خاصة مع وجود بعض المشاريع التي أعاقها العقوبات، وفي مقدمتها ميناء شاه بهار المطل على خليج عُمان.
- في المحصلة يمثل الاتفاق ربحاً استراتيجياً لإيران، يعزّز من مكانتها الإقليمية، وبدون إدارة واعية للآزمات فإن الاتفاق سيقود إلى مزيد من أقلمة الصراعات في المنطقة مما قد يزيد حدتها وامتدادها زمنياً وجغرافياً.

* د. فاطمة الصمادي - باحث أول في مركز الجزيرة للدراسات، متخصصة في الشأن الإيراني

الهوامش والمصادر

- 1- بهنود، مسعود، روزنامه های تهران: فرصت روحانی به نیمه رسیده، با کاهش محبوبیت، (فرصة روحاني وصلت إلى النصف، تراجع الشعبية)، بي بي سي فارسي، 13 يونيو/حزيران 2015 (تاريخ الدخول: 14 يونيو/حزيران 2015): http://www.bbc.com/persian/iran/2015/06/150613_tehran_press
- 2- كاهش محبوبیت روحاني (تراجع شعبية روحاني)، سايت أفكار نيوز نقلاً عن صحيفة كيهان، ۲۳ خرداد ۱۳۹۴ (تاريخ الدخول 15 يونيو/حزيران 2015): <http://www.afkarnews.ir/vdcjt8exmuqe8iz.fsfsu.html>
- 3- بهنود، مسعود، روزنامه های تهران: فرصت روحانی به نیمه رسیده، با کاهش محبوبیت، مرجع سابق.
- 4- واشنگتن تايمز: اقتصاد ايران با تحریمها یا بدون تحریمها رشد می‌کند (واشنطن تايمز: اقتصاد ايران سينمو بالعقوبات أو بدونها)، وكالة ايسنا، 24 خرداد 1394، 12 يونيو/حزيران 2015 (تاريخ الدخول: 18 يونيو/حزيران 2015):

- <http://isna.ir/fa/news/94032514270/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%DB%8C%D9%85-%D9%87%D8%A7-%DB%8C%D8%A7-%D8%A8%D8%AF%D9%88%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B1%DB%8C%D9%85-%D9%87%D8%A7>
- 5 - بلومبرغ: بإمكان "اوباما" تعليق العقوبات على إيران دون الرجوع للكونغرس، كيهان العربي، 13 مايو/أيار 2015 (تاريخ الدخول 1 يونيو/حزيران 2015):
<http://kayhan.ir/ar/news/19296>
- 6- Ellen Laipson, Iran Talks Lurch On, but All Eyes Already on 'Day After the Deal', June 11, 2015 -6
<http://www.worldpoliticsreview.com/articles/15971/iran-talks-lurch-on-but-all-eyes-already-on-day-after-the-deal>
- 7 - Ilan Goldenberg, U.S. Strategy After the Iran Deal: Seizing Opportunities and Managing Risks, CNAS, June 15, 2015 - 7
<http://www.cnas.org/after-the-iran-deal#.VYKR0kb4bz4>
- 8 - الصمادي، فاطمة وآخرون، التقارب الإيراني-الأميركي، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، صص 168-173.
- 9- أحمدیان، حسن، الموقف الإيراني من تطورات اليمن: وجهة نظر إيرانية، مركز الجزيرة للدراسات، يونيو/حزيران 2015.
- 10- Afshon Ostovar, Iran has a bigger problem than the West: Its Sunni neighbors, June 9, 2015-10
<http://www.brookings.edu/blogs/markaz/posts/2015/06/08-lawfare-iran-sunni-neighbor-problem>
- 11 - Petr Topychkanov, What Does Russia Really Want in Iran?, Carnegie, December 19, 2014 - 11
<http://carnegie.ru/eurasiaoutlook/?fa=57571>
- 12 - Petr Topychkanov, What Does Russia Really Want in Iran - 12
- 13 - Elena Holodny, Business Insider , Russia is ready to jump on the 'new opening' in Iran - 13
<http://www.businessinsider.com/iran-russia-us-relations-after-nuclear-deal-2015-6#ixzz3dP0zpwBh>
- 14- توافق هسته‌ای ایران چه معنایی برای روسیه دارد؟ (ماذا يعني الاتفاق النووي بالنسبة لروسيا؟)، مشرق نيوز، 19 خرداد 1394:
<http://www.mashreghnews.ir/fa/news/426903/%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D9%87%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%80%D8%A7%DB%8C-%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%DA%86%D9%87-%D9%85%D8%B9%D9%86%D8%A7%DB%8C%DB%8C-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%DB%8C-%D8%B1%D9%88%D8%B3%DB%8C%D9%87-%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%AF>
- 15- توافق هسته‌ای ایران چه معنایی برای روسیه دارد؟ (ماذا يعني الاتفاق النووي بالنسبة لروسيا؟)، مشرق نيوز، 19 خرداد 1394 (تاريخ الدخول 20 يونيو/حزيران 2015):
<http://www.mashreghnews.ir/fa/news/426903/%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D9%87%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%80%D8%A7%DB%8C-%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%DA%86%D9%87-%D9%85%D8%B9%D9%86%D8%A7%DB%8C%DB%8C-%D8%A8%D8%B1%D8%A7%DB%8C-%D8%B1%D9%88%D8%B3%DB%8C%D9%87-%D8%AF%D8%A7%D8%B1%D8%AF>
- 16- ثاور، شاشی، إحياء طريق الحرير، الجزيرة نت، 15 أكتوبر/ تشرين أول/ 2015 (تاريخ الدخول 15/حزيران 2015):
<http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/10/15/%D8%A5%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D8%B7%D8%B1%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%B1>
- 17- ثاور، شاشی، إحياء طريق الحرير، الجزيرة نت، مرجع سابق.
- 18- اهمیت ژئواستراتژیک ایران در جاده ابریشم جدید چین (اهمیت ایران الجغرافية الاستراتيجة لطريق الحرير الصينية الجديدة)، موقع إشراف، 15 حزيران 2015 (تاريخ الدخول 19 يونيو/حزيران 2015):
http://www.sarzaminownload.com/Extra_Pages/hijri_gregorian_calendar_convert/hijri_gregorian_calendar_convert.htm
- 19- اهمیت ژئواستراتژیک ایران در جاده ابریشم جدید چین (اهمیت ایران الجغرافية الاستراتيجة لطريق الحرير الصينية الجديدة)، موقع إشراف، مرجع سابق.
- 20- هند واردات نفت از ایران را افزایش می دهد (الهند تزيد وارداتها من النفط الخام الإيراني)، ایران دیپلماسی، 24 خرداد 1394 (تاريخ الدخول 17 يونيو/حزيران 2015):
<http://www.irdiplomacy.ir/fa/page/1948759/%D9%87%D9%86%D8%AF+%D9%88%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AA+%D9%86%D9%81%D8%AA+%D8%A7%D8%B2+%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86+%D8%B1%D8%A7+%D8%A7%D9%81%D8%B2%D8%A7%DB%8C%D8%B4+%D9%85%DB%8C+%D8%AF%D9%87%D8%AF.html>
- 21- هند واردات نفت از ایران را افزایش می دهد (الهند تزيد وارداتها من النفط الخام الإيراني)، ایران دیپلماسی، مرجع سابق.
- 22- الهند وإيران توقعان اتفاقاً لتطوير ميناء رغم تحذير أميركي، الجزيرة نت، 7 مايو/أيار 2015 (تاريخ الدخول 21 يونيو/حزيران 2015):
<http://www.aljazeera.net/news/international/2015/5/6/%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%86%D8%AF-%D9%88%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D8%B7%D9%88%D9%8A%D8%B1-%D9%85%D9%8A%D9%86%D8%A7%D8%A1-%D8%B1%D8%BA%D9%85-%D8%AA%D8%AD%D8%B0%D9%8A%D8%B1-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D9%83%D9%8A>
- 23- توافق هسته‌ای و تاثیر آن بر ازسری تجارت دریایی ایران و هند (تأثير الاتفاق النووي على استئناف التجارة البحرية بين إيران والهند)، مهر نيوز، 31 خرداد 1394 (تاريخ الدخول: 20 يونيو/حزيران 2015):
<http://www.mehrnews.com/news/2527258/%D8%AA%D9%88%D8%A7%D9%81%D9%82-%D9%87%D8%B3%D8%AA%D9%87-%D8%A7%DB%8C-%D9%88-%D8%AA%D8%A7%DB%8C%DB%8C%D8%B1-%D8%A2%D9%86-%D8%A8%D8%B1-%D8%A7%D8%B2%D8%B3%D8%B1%DA%AF%DB%8C%D8%B1%DB%8C-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%AA-%D8%AF%D8%B1%DB%8C%D8%A7%DB%8C%DB%8C-%D8%A7%DB%8C%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88-%D9%87%D9%86%D8%AF>

انتهی